

من مات وعليه صيام صام عنه ولتية وضع الله عليه
 ولم اذنه لامرأة ان تصوم عنه ايها صوم النذر ماتت
 وهو عليها ولو صام عنه عليه رمضان مثلاً لثبته
 فرباً واجنبياً بالاذن في يوم واحد اجراً والاطعام
 اولى من الصوم بخلاف فيه دون الاطعام وخرج
 بالقریب وما زونه الاجنبى والذي لم يؤذن له الفدية
 ولا الميت فلا يجوز له الصوم وفارق نظيره في
 بانه لم يذلل وهو الاطعام والى لا يدل له ولو مات وتلى
 صلاة واعكاف فلا قضاء عليه ولا فدية ولا يصح
 الصوم عنه حتى ولو تم انقافا وخرج بقوله مكن
 ما اذا مات قبل التكم منه بانه مات عفو موجب
 القضاء والنذر والافادة واستمر بعد الفدية كالسفر
 او المرض الى ان مات فانه لا فدية عليه كما لا يؤمن
 على من تلف ماله بعد الحول وقبل التكم من الاذا وجب
 المدة لكل يوم ايضاً على من لا يقدر على الصوم الواجب
 سواء رمضان وغيره بان يحس عنه لهم او زمانته
 او يحقنه به مشقة شديداً كاجل مرض لا يرجى
 برؤه قال الله تعالى وعلى النبي الذي لا يطيقونه فدية
 طعام مساكين اي لا يطيقونه او يطيقونها
 الشباب لم يخرج منه عنه او يطيقونه اي تكلفونه ولا
 يطيقونه بناء على خلاف ما عليه الا كمنه عدم

نسخ

ففتح الاميرة والعذبة هنا واجبة ابتداء لا بدلاً عنه الصوم
 فلو اخرجت عنه المسنة الاولى لم يلزمه للتأخير شيئ
 ولو حج عنها لم يثبت في ذمته على ما جرت النواهي
 الطريق الثاني قوت فضيلة الوقت ومن ثم وجبت
 الفدية ايضاً على الحرة والفتنة بعد العلق الحامل او
 الرضعة غير المتحيرة وان كانت ستاجراً في متطورة
 او كانا رضعتيه او سافرته اذا افطر تاقوا على
 الولد فقط وان كان من غير الرضعة لا يذنب المسنة
 فانها على القول بنسخها باقية في حقها كما قال ابن
 عباس رضي الله عنهما امر بها فالتحيرة لا فدية لها
 للشك هذا ان افطرت ستة عشر يوماً فاقبل ولا
 انتمها الفدية لما زاد لانه لا يحتمل فساده بسبب
 والفطر فيما ذكرها نزول واجب ان خيف نقص
 نقص للولد كمن يحل في المستاجر او المملوك اذا
 لم توجد مرضعة او صائمة ولا تنقده الفدية بغيره
 الا اولاد بخلاف الحقيقة لانها قد اخرجت كل واحد ولو
 افطرت المرضعة او المسافرة بنية النحر لم يلزمها
 فدية وكذا ان لم تقصد ذلك ولا الخوف على المولود
 او قصداً الامر به وخرج بقوله على الولد ما لو فادنا
 على انفسهم ما ولو مع ولد بها فانه لا فدية عليها حينئذ
 كما لم يرض المرء بالبر ولا يلزمها الفدية وحدها بل مع